

## إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

بقلم أحمد محيو

عضو في معهد القانون الدولي، وعضو سابق في لجنة القانون الدولي  
ورئيسها سابقاً

### ألف - نشأة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

من الصعوبة بمكان تحديد الجهة التي أطلقت فكرة إنشاء "نظام اقتصادي دولي جديد"، ولا متى ظهرت هذه العبارة. وبالمقابل، فإن التكريس الرسمي لهذا المفهوم حدث مؤرخ بصورة جيدة لأنه نجم عن قرارين صادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 أيار/مايو 1974 يتعلقان على التوالي بالإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار 3201 (دإ - سادسا)) وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار 3202 (دإ - سادسا)). وإلى جانب هذا التكريس الرسمي، ثمة علاقة تتبعية مع الاستراتيجيات التي أطلقتها الأمم المتحدة من أجل التنمية في أوائل ستينات القرن الماضي، والمناقشات المتعلقة بالتجارة الدولية والقانون الدولي للتنمية. ولعل النظام الاقتصادي الدولي الجديد شاهد، قبل كل شيء، على رغبة الدول الجديدة الناشئة عن إنهاء الاستعمار في أن تشارك بصورة فعالة في الحياة الدولية، وتلقي بظلال الشك، أو على الأقل، تقوم بإدخال إصلاحات جذرية على النظام الاقتصادي العالمي الذي نشأ غداة الحرب العالمية الثانية. وترى هذه الدول أن هذا النظام المستوحى من الفكر الليبرالي (الذي يمثله صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)) والذي يقع تحت هيمنة فئة قليلة من القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لم يعد يلبي الاحتياجات الجديدة. وفي محاولة لتغييره، بادرت بتشكيل مجموعة الـ 77 لتنسيق المواقف والمطالب في مواجهة البلدان المتقدمة النمو.

وكانت التحفظات والانتقادات التي تم إبدائها بشأن النظام الاقتصادي الليبرالي مستوحاة إلى حد كبير من الاقتصاديين الذين تساءلوا عن الأسباب الكامنة وراء تخلف النمو، فضلا عن السبل والوسائل الكفيلة بمعالجتها. وكان المنطلق هو نقد الأطروحة السائدة التي تفيد بأن تخلف النمو مسألة ذاتية

المنشأ ومشكلة داخلية في البلدان المعنية؛ وأنها ناجمة عن أوجه القصور أو النقص أو الضعف (في الموظفين المؤهلين، ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والدراية الفنية) التي ينبغي التغلب عليها لتمكين البلدان المعنية من تحقيق الإقلاع الاقتصادي. والحقيقة أن هذه الأطروحة ليست مجانية للصواب، لكنها تبدو غير كافية؛ ولتقديم تفسير واقعي لأوجه القصور والضعف، لابد تحليل أسبابها الجذرية التي تكمن أساسا في اختلال بنية العلاقات الاقتصادية الدولية والهيمنة القائمة لفائدة البلدان المتقدمة النمو. فضلا عن ذلك، فإن كسر هذه الحلقة المفرغة التي يمثلها تخلف النمو يتطلب البدء بمعالجة هذه العلاقات القائمة على التبعية والهيمنة التي تحول دون تمكن بلدان الجنوب من وضع استراتيجية حقيقية للتنمية. وهكذا بدأ الجدل بشأن النظام الاقتصادي السائد والحاجة إلى إخضاعه لإصلاحات جوهرية أو قلب المبادئ والقواعد التي تحكمه.

وإذا كان هذا الجدل قد سبب في البداية الكثير من القلق لخبراء الاقتصاد، فقد خاضه أيضا خبراء القانون الذين أضافوا إليه نهجا جديدا، هو نهج القانون الدولي للتنمية، الذي يمتاز بمراعاة حقوق ومصالح بلدان الجنوب، مما أحدث أول شرخ في التحليل التقليدي لمشاكل التنمية. بيد أن بلدان العالم الثالث ارتأت أن هذا النهج، على أهميته، لا يدفع عجلة النقاش بما يكفي، ناهيك عن بحث التغييرات اللازمة لتحقيق مطالبها؛ ومن ثم كان التفاهم الموحد حول فكرة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في مطلع السبعينات من القرن الماضي.

وقد استرشد الجدل القانوني بشأن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد بهذا التحليل لطرح سلسلة من الاقتراحات المتعلقة بموازين العلاقات بين الشمال والجنوب، ولا سيما التغييرات التي يتعين إجراؤها في مجال العلاقات الدولية وسياسات التنمية. وتتسم اقتصادات العالم الثالث بطابعها المتفكك وتراصّ قطاعات اقتصادية منفصلة عن بعضها، تخضع لهياكل قانونية متنوعة ومتفرقة، وتعمل وفقا لقواعد تجعلها رهينة بالتدخلات الخارجية. وبالتالي، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات دولية تتيح إعادة هيكلة كل اقتصاد على حدة، وإيجاد علاقة تآزر بين مختلف القطاعات، والعمل بصفة عامة على تهيئة فضاء اقتصادي وطني متكامل يمكن أن يؤدي دورا فعالا في السوق العالمية وفقا لشروط أفضل بدلا من أن يخضع لآثارها السلبية فقط. ولتحقيق

ذلك، يجب البدء بالتحكم في مقاليد الاقتصاد واستغلال الثروات والموارد الطبيعية عن طريق وضع تدابير من قبيل عمليات التأميم، ومراقبة الاستثمارات ورصد الشركات عبر الوطنية. وهذا هو الاتجاه الذي ذهبت إليه دول الجنوب في دعوتها، فرادى أو جماعات، إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فاصطدمت بمعارضة البلدان المتقدمة النمو التي ترى في هذا الموقف دحضا جذريا للقواعد التقليدية للقانون الدولي.

## باء - الاستراتيجية الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في إطار الأمم المتحدة

توجد نزعة بين بلدان العالم الثالث تميل إلى الاعتقاد بأن تحسين النظام الدولي لا يمكن أن يتحقق في إطار النظام السائد، أو وفقا للأساليب والتقنيات التقليدية التي يمكن أن تعرقل محاولات الإصلاح. وبينما أخذ العمل الدولي لمجموعة الـ 77 في الترسخ، شهدت سبعينات القرن الماضي سلسلة من الاجتماعات والقرارات التي سلطت الضوء على مطالب بلدان الجنوب في مواجهة بلدان الشمال. وقد بُذلت معظم هذه الجهود داخل إطار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة للأمم المتحدة واللجان الاقتصادية للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛ تدعمها التجمعات الإقليمية لبلدان الجنوب (حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، وجامعة الدول العربية، وغيرها). والهدف المتوخى هو إرساء الأسس لإقامة نظام جديد أكثر إنصافا يتراوح بين تنقيح مصادر القانون الدولي التقليدي ومؤسساته ومبادئه وقواعده أو تغييرها بصورة جذرية.

ويستمد القانون الدولي التقليدي أصوله أساسا من المعاهدة والعرف اللذين يخضعان لإجراءات راسخة فيما يتعلق بنشأتهما. أما القانون الدولي للتنمية، فيشكل خروجاً عن هذا المسار من حيث نزوعه إلى التخفيف من الشكليات المفرطة وأوجه التصلب الملموسة في المعاهدة فضلا عن بطء نشوء العرف، وتركيزه بدلا من ذلك على قواعد أخرى أكثر مرونة ممثلة في مختلف أعمال المنظمات الدولية (من قرارات وإعلانات ومواثيق وبرامج وما إلى ذلك)، فيُحيي بذلك الجدل المتعلق بالطابع الإلزامي لجميع هذه النصوص. ولن يكون للتعاون بين الدول وما يترتب عليه من مؤسسات، أي وجود أو معنى ما لم تُفض إلى مواجهة المشكلة الأساسية القائمة، ألا وهي

مشكلة تخلف النمو؛ وهكذا، أصبحت للمنظمات الدولية غاية محددة بوضوح تقيّم في ضوءها ما تبذله من جهود لإجراء إصلاحات عميقة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، إن وجدت، أو لإنشاء مؤسسات جديدة تسخرها لخدمة التنمية.

ويستند القانون الدولي إلى قاعدة مكونة من مبدئين أساسيين هما: المساواة والسيادة؛ وتتوارى خلف هذين المبدئين المجريين والشكليين حالات واقعية تختلف اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى. وتكمن ميزة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في مراعاة العامل الاقتصادي ومستوى التنمية في التحليل القانوني وتقييم العلاقات بين الدول؛ فلكل دولة مركز معين في سياق التجارة الدولية، تراعى في تحديده قدراتها ومساهماتها. وبدلا من النظام القديم القائم على معيار وحيد مع بعض الاستثناءات، ينبغي وضع نظام يقوم على ازدواج المعايير بحيث يميز بين المعايير التي تنطبق فيما بين البلدان المتقدمة النمو وتخضع لقواعد القانون الاقتصادي الدولي التقليدي من جهة، والمعايير التي تنطبق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتسعى إلى تقويم أوجه التفاوت في التنمية عن طريق تطبيق عامل تعويض التفاوت لصالح بلدان الجنوب. وبالفعل، يتحدى النظام الاقتصادي الدولي الجديد فرضية المساواة القانونية المجردة إذ يضعها في مواجهة الحالات الواقعية والموضوعية التي تبين أن الدول لا تؤدي نفس الدور في المجتمع الدولي، لأن بعضها حاضر بقوة ولها وزن حاسم في تحديد تطوره، في حين يكاد ينعدم حضور دول أخرى في الساحة الدولية. وبذلك ينشأ نهج يراعي مبدأ الإنصاف ويحاول ما أمكن إعطاء مضمون ملموس لاستراتيجية التنمية.

## **جيم - مضمون الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد**

يتسم الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالاقتضاب نسبيا حيث يتضمن سبع فقرات تصبّ جميعها في الفقرة الأهم، وهي الفقرة 4، التي تمثل نصف القرار. وفي حين تقدم الفقرات الثلاث الأولى نوعا من التقييم للنظام الدولي القائم، الذي يتسم بالفجوة الفاصلة بين أقلية من البلدان المتقدمة النمو وأغلبية من البلدان النامية، وبضعف مشاركة البلدان النامية في الأنشطة الدولية وعلاقات الترابط الاقتصادي داخل المجتمع الدولي، تتضمن

الفقرات الثلاث الأخيرة إشادة بالاستراتيجيات الإنمائية الدولية وبدور الأمم المتحدة في إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد.

وتتضمن الفقرة 4 قائمة طويلة من المبادئ التي ينبغي أن تشكل الأساس الذي يقوم عليه النظام الجديد، نكتفي منها بما يلي:

- تساوى جميع الدول في السيادة وعدم التعرض للشؤون الداخلية للدول الأخرى، واشتراكها اشتراكا فعالا في حل مشاكل العالم، وحرية الأخذ بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يلائمها؛

- حرية إدارة مواردها الطبيعية وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية، فضلا عن مراقبة الشركات المتعددة الجنسيات؛

- إقامة علاقة عادلة ومنصفة بين أسعار المواد الخام والمنتجات الأخرى التي تصدرها البلدان النامية وبين أسعار المواد الخام والمنتجات الأخرى التي تصدرها البلدان المتقدمة النمو؛

- تعزيز المساعدة الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف تحقيقا لتصنيع البلدان النامية، بوسائل منها لا سيما توفير الموارد المالية الكافية والتسهيلات في مجال نقل التقنيات والتكنولوجيا الملائمة.

وقد صدر الإعلان مرفقا ببرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. ويتعلق الأمر بنص أطول وأكثر تفصيلا بكثير يعكس استعداد البلدان النامية للمضي إلى ما هو أبعد من مجرد إعلان بسيط - مهما كان رسميا - لتحدد، نوعا ما، السبل والوسائل الكفيلة بإعمال الإعلان المتعلق بالنظام الجديد عن طريق اتخاذ تدابير الإنفاذ. وسوف نقتصر هنا على الإشارة إلى المجالات الرئيسية التي تستوجب إدخال إصلاحات في أقرب وقت ممكن:

- إجراء مراجعة شاملة لقواعد التجارة الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمواد الخام والتغذية، ونظام الامتيازات ومبدأ المعاملة بالمثل، والاتفاقات المتعلقة بالسلع الأساسية والنقل والتأمين؛

- مراجعة النظام النقدي الدولي وآليات التمويل الأخرى بغرض مواءمتها مع متطلبات التنمية؛

- تشجيع ومساعدة مشاريع التصنيع في البلدان النامية، سواء مالياً أو عن طريق نقل التكنولوجيا؛
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية التحرك نحو مزيد من الاستقلال الذاتي الفردي والجماعي، وزيادة المشاركة والاندماج بشكل أفضل في التبادلات الاقتصادية الدولية؛
- تعزيز دور مختلف أجهزة الأمم المتحدة، وتحديد الجمعية العامة، في تنفيذ برنامج العمل هذا المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

## دال - إنجازات النظام الاقتصادي الدولي الجديد

إذا كان نشوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد يعود إلى نحو أربعين عاماً، فإن تقييمات إنجازاته متباينة. ولأغراض التبسيط، يمكن التعرف على تيارين متعارضين: الأول يمجد إسهامات النظام الجديد من خلال تسليط الضوء على مطالب بلدان العالم الثالث وأوجه التقدم القليلة التي تحققت في العلاقات الاقتصادية الدولية، في حين يركز التيار الآخر فقط على إخفاقات استراتيجية تعتبر تهديداً للبيرالية الاقتصادية والهيمنة الغربية.

والواقع أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يخلو من التناقضات، شأنه في ذلك شأن كل مبادرة دولية واسعة النطاق. وإذا كان قد أحدث تغييرات هامة يسهل رصدها، فقد أسفر عن تغييرات أخرى أقل أهمية كثيراً ما تلاشت في خضم التطورات التي شهدتها المجتمع الدولي خلال تلك الفترة. وعلاوة على ذلك، يتعذر تحديد إسهامات النظام الاقتصادي الدولي الجديد على الصعيد العالمي، كما أن الدول تقيم تلك الإسهامات في ضوء المزايا والعيوب التي تؤثر في كل منها. وإذا كانت الجوانب الإيجابية لهذا النظام لا تقبل الجدل، فإن استراتيجية تطبيقه لم تعد بالفائدة على الجميع بصورة متساوية؛ حيث أبرزت الشروخ أو الانقسامات التي تفصل بين أعضاء مجموعة الـ 77، إذ تكمن خلف قناع مطالبهم الموحدة اختلافات واقعية مهمة تستدعي إجراء تغييرات مناسبة.

ومن بين التغييرات المؤسسية الرئيسية الناجمة عن المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يمكن ذكر ما يلي:

- إصلاح معظم القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية، بإضافة الجزء الرابع (التجارة والتنمية) في الاتفاقات المنبثقة عن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، ثم الحفاظ على هذا النظام المحدد في إطار منظمة التجارة العالمية من خلال جولة الدوحة التي تسعى لإيجاد حل لمطالب بلدان العالم الثالث بالنظر، لا سيما، في إدراج الزراعة ضمن عملية تنظيم التبادلات الدولية في المستقبل؛
  - تخفيف صرامة القواعد القائمة أو وضع قواعد جديدة لتيسير تمويل التنمية وإدارة الديون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع اتباع نهج تدريجي في مراعاة الانتقادات الموجهة إليهما بصفتها الحارسين المتشددين للنظام الاقتصادي الليبرالي الدولي؛
  - إعادة توجيه الآليات الدولية للمساعدة والتعاون، سواء تلك المتعددة الأطراف (من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، إلخ.) أو الإقليمية أو الثنائية، والقيام أحيانا بإنشاء مؤسسات جديدة بالشراكة لا سيما مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق المشترك للسلع الأساسية الذي ينضاف إلى اتفاقات السلع الأساسية القائمة؛
  - التأثير الجليّ الذي تتم ممارسته في سياق تطوير بعض الأنظمة القانونية الدولية، سواء كانت عالمية (أحكام قاع البحار باعتبارها تراثاً جماعياً للبشرية، ونقل التكنولوجيا وحماية البيئة، إلخ.) أو إقليمية (اتفاقات التنمية بين أوروبا وبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وتشجيع مبادرات التكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب) أو ثنائية (المساعدة الإنمائية، واتفاقات حماية الاستثمارات).
- وإذا كان النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم يؤثر بصورة متجانسة على مجموع القانون الدولي وجميع البلدان النامية، فقد ساهم في حشد هذه الأخيرة لتحقيق إصلاحات والحصول على تنازلات تمثلت بصفة عامة في صدور عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي توصلت حتى أواخر ثمانينات القرن الماضي (القرار 3281 (د-29) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1974 بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية،

والقرار 3362 (د-7) المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 1975 بشأن الإنماء والتعاون الاقتصادي الدولي، والقرار 150/34 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1979 بشأن مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد). بيد أن البلدان النامية لم تتمكن خلال عقد الثمانينات من فرض الاعتراف بالحقوق في التنمية (القرار 128/41 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1986) الذي كان يمكن أن يتيح للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الأساس القانوني الذي ينقصه؛ كما فشلت في الحصول على نظام دولي لمراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية.

ولم يتم إغلاق باب الجدل الذي أثاره النظام الاقتصادي الدولي الجديد بصورة نهائية؛ وإنما ظل متسئرا في طيات بعض شواغل الأمم المتحدة التي تحاول أحيانا إعادة إحيائه في أشكال أخرى، من خلال ربطه لا سيما بالتطورات الراهنة والخلافات التي أثارتها العولمة. ومع ذلك، فقد تلاشت الإشارة إلى رؤية جذرية وأصبحت استراتيجية بلدان الجنوب تتجه نحو شواغل قطاعية ولموسة بدرجة أكبر. ذلك أن تباين الحالات في بلدان الجنوب، والرغبة في الاندماج على أفضل وجه ممكن في تيارات التجارة الدولية، وهيمنة الليبرالية الاقتصادية، كلها عوامل ساهمت في إضعاف الحماسة الإيديولوجية للجدل المتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية. وأصبح النهج المتبع أكثر واقعية هدفه إدخال تقويمات، على أساس كل حالة على حدة، لمعالجة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية بدلا من السعي لإيجاد حل شامل ومجرد لأوجه التفاوت الاقتصادي على الصعيد الدولي. وأخيرا، يجد هذا الجدل صدى في النقاش الراهن بشأن التنمية المستدامة، والذي نجم، من نواح عديدة، عن تقارب العلاقات بين البيئة والتنمية.

## المراجع

### الوثائق

- القرار 3202 (د-6) المؤرخ 1 أيار/مايو 1974 (برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد)
- القرار 3281 (د-29) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1974 (ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية)
- القرار 3362 (د-8) المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 1975 (الإنماء والتعاون الاقتصادي الدولي)



القرار 150/34 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1979 (توحيد مبادئ  
وقواعد القانون الاقتصادي الدولي المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية  
للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطويرها التدريجي)  
القرار 128/41 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1986 (إعلان الحق في  
التنمية)

---